الأصلي وغالباً ما يكون فعل أمر قد يؤكد أحياناً وقد لايؤكد كذلك فى أحيان أخرى لكنه يعكس الجانب المعيارى فى المنظومة.

إن الغاية التى نشأ النحو العربى من أجلها وهى ضبط اللغة وإيجاد الأداة التى تعصم اللاحنين من الخطأ، فرضت على هذا النحو أن يتسم فى جملته بسمة النحو التعليمى لا النحو العلمى أو بعبارة أخرى أن يكون فى عمومه نحواً معيارياً لا نحواً وصفياً، ولعل أحسن تلخيص لموقف النحو العربى من هذه الناحية المعيارية هو قول (ابن مالك) فى ألفيته «فما أبيح افعل ودع ما لم يبح».

ولقد تعلقت الإباحة وعدمها بقواعد معيارية تفرض نفسها على الاستعمال وعلى المسموع وكان توصل النحاة إلى هذه القواعد نتيجة نشاط استقرائى تحليلى للغة سواء فى ذلك مفرداتها وتراكيبها، ولكنهم بعد وصولهم إلى ما ارتضوه من قواعد جعلوا هذه القواعد (أحكاماً) فكانت فى نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع، ومن ثم أعملوا فيما خالف قواعدهم من النصوص مهارات التخريج والتأويل فإذا لم يتأت لهم ذلك قالوا فى المسموع يحفظ ولايقاس عليه[1].

ولكن مع بداية العصر الحديث أخذت مشكلة دراسة اللغة العربية وتدريسها طابعاً حضارياً نتيجة لشعور حاد بتخلف العربية عن تلبية حاجات المتكلمين بها فى مواجهة الحضارة الغربية الحديثة وتمثل ذلك فى سؤال عريض: هل اللغة العربية وافية بمطالب العلوم والفنون فى العصر الحديث، وكان من أثر هذا القصور الذى شعر به الكتاب والعلماء[2] ظهور دعوات لتيسير وإصلاح النحو العربى سميت آنذاك تجديداً وهى أبعد ما تكون عنه إذا ما فهمنا التجديد على أنه دعوة لإعادة وصف اللغة العربية وفق أصول

(١) د/ تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص ١٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

(٢) د/ حلمى خليل، العربية وعلم اللغة البنيوى، ص ٤٧، ٤٨، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م.